دافوس الصحراء يفتح أبواب السعودية للاستثمار الأجنبي

تدفق كبار مستثمري العالم يختبر استعدادات الدخول في عهد جديد

تستعد السعودية لفتح أبوابها أمام الاستثمارات العالمية بطريقة غير مسبوقة مع انعقاد "مبادرة مستقبل الاستثمار" التي يطلق عليها أيضا دافوس الصحراء هذا الأسبوع وسط تسابق المستثمرين العالميين، بعد أن سجلت السعودية أكبر قفزة هائلة في مؤشر ممارسة الأعمال الذي أصدره البنك الدولي الأسبوع الماضي.

بوابة لعهد اقتصادي جديد

الرياض - تستقبل السعودية غدا العشرات من أكبر مسؤولي صناديق الاستثمار العالمية وسط حالة من التفاؤل الشديد بعد انحسار تداعيات مقتل الصحافي جمال خاشقجي التي هيمنت على أعمال "مبادرة مستقبل الاستثمار" في العام الماضي.

وسجل مؤتمر "دافوس الصحراء" الذي يستمر من الثلاثاء إلى الخميس إقبالا غير مسبوق من المستثمرين العالميين، بعد أن قطع برنامج الإصلاحات شوطا كبيرا في الأشهر الماضية، توجته الرياض بفتح أبواب التأشيرات السياحية.

وكان الكثير من قادة الأعمال والسياسيين قد انسحبوا من المشاركة في مؤتمر العام الماضي في اللحظة الأخيرة بسبب الجدل الذي خلفه مقتل خاشقجي، لكنهم عادوا هذا العام للتسابق لحضور المؤتمر في نسخته السنوية الثالثة.

ستيفن هيرتوغ
أكبر حدث في الفعاليات المرتبطة بالأعمال في السعودية

روبرت موجيلنيكي
المؤتمر سوف يمثل تقييما للقواعد التجارية وإجراءات الشفافية

وسيكون من أبرز المشاركين في المنتدى، رئيس الوزراء الهندي ناريندرا مودي ورئيس البرازيل جايير بولسونارو، إضافة إلى وفد أميركي كبير يقوده وزير الخزانة ستيفن منوتشين ويضم جاريد كوشنير، صهر الرئيس الأميركي دونالد ترامب ومستشاره.

ويقول الأستاذ في كلية لندن للاقتصاد ستيفن هيرتوغ إن مبادرة مستقبل الاستثمار سوف تكون "أكبر حدث ضمن قائمة الفعاليات السنوية المرتبطة بالأعمال في السعودية".

وذكرت وسائل إعلام أميركية أن شركات أميركية كبرى ستشارك في المؤتمر، عبر مسؤولين كبار بينهم رؤساء جيه.بي مورغن وسيتي غروب، في وقت تسعى فيه المصارف للحصول على دور في عملية الطرح الأولي الوشيك لحصة في شركة أرامكو العملاقة.

ويأتي المؤتمر بعد أيام على تحقيق السعودية قفزة هائلة في مؤشر سهولة ممارسة الأعمال 2020 الصادر عن البنك الدولي، حيث تقدمت 30 مرتبة، لتصبح بذلك الدولة الأكثر تقدماً وإصلاحا بين 190 دولة حول العالم.

ومن المقرر أن يحضر ماسايوشي سون، مؤسس مجموعة سوفتبنك ورئيسها التنفيذي، حيث سيحاول جمع التمويل لصندوق "رؤية سوفتبنك 2" بعد أن ساهم صندوق الثروة السيادي السعودي بنحو 45 مليار دولار في الصندوق الأول.

وتسعى الرياض لاستقطاب الاستثمار الأجنبي من أجل تمويل مشاريع خارج قطاع النفط مثل الصناعات التحويلية والتكنولوجيا المتقدمة، بهدف خلق ملايين الوظائف للسعوديين.

وتحثّ الرياض الخطى لطرح حصة في أرامكو لاستخدام الأموال في تعزيز قدرة صندوقها السيادي على دعم مشاريع محلية عملاقة مثل مدينة نيوم المستقبلية، التي أُعلن عنها خلال مؤتمر 2017 والتي تسعى لجذب استثمارات بقيمة 500 مليار دولار.

ولم يتحقق أي تقدم يذكر في المشروع باستثناء تشييد مطار وقصور ملكية. لكن المتحدثة باسم شركة نيوم أكدت أن المحادثات متواصلة مع عدد كبير من المستثمرين المحتملين الأجانب والمحليين.

وقال روبرت موجيلنيكي، الباحث المقيم في معهد دول الخليج العربية في واشنطن إن "توقيع الاتفاقات التجارية عظيم للعلاقات العامة، لكن ما تحتاجه السعودية هو انتقال العديد من مبادرات التنمية من حيز الفكرة إلى حيّز التنفيذ بالتعاون مع شركاء أجانب من القطاع الخاص".

ويظل طرح أرامكو، الذي يستهدف ولي العهد الأمير محمد بن سلمان من ورائه تقييم الشركة بنحو تريليوني دولار، أكبر عامل جذب للمستثمرين في السعودية.

وكان من المقرر أن تعلن الرياض في 20 أكتوبر الجاري خطط إدراج نسبة تتراوح بين واحد واثنين بالمئة في سوق الأسهم السعودية، في عملية قد تصبح الأكبر من نوعها على الإطلاق بناء على التقييم.

لكن ذلك تأجل. وأبلغ مستشار البنوك المشاركة أن أرامكو تريد الانتظار لحين نشر نتائجها للربع الثالث من العام من أجل تدعيم ثقة المستثمرين عقب هجمات على منشأتين للشركة في الشهر الماضي، أدت إلى تراجع إنتاج النفط السعودي.

ونسبت وكالة رويترز إلى مصادر مطلعة تأكيدها أن الرياض بحاجة لمزيد من الوقت من أجل استقطاب مستثمرين رئيسيين للإدراج.

أما برنامج الخصخصة للمؤسسات الحكومية الأخرى، فلا يزال بعيدا عن الوصول إلى هدف تحقيق إيرادات غير نفطية تتراوح بين 9.33 إلى 10.66 مليار دولار بحلول العام المقبل.

وقال متحدث باسم المركز السعودي للتخصيص إن خمس صفقات شراكة بين القطاعين العام والخاص في مجال البنية التحتية تم إبرامها منذ ديسمبر الماضي باستثمارات جديدة تتجاوز 13 مليار دولار في العامين إلى الثلاثة أعوام القادمة.

ويرى ريتشارد سيغال من مانولايف لإدارة الاستثمار أن "الفرص المتاحة حتى الآن تتركز في الأسهم المدرجة والاستثمار المباشر، أما الخصخصة أو الطروح العامة الأولية فظلت تقتصر على قطاع النفط والغاز".

وسبق أن سعى الأمير محمد لخطب ود وادي السيليكون بزيارات إلى شركات مثل فيسبوك ومايكروسوفت في 2016 و2018. وكانت أبل وأمازون تجريان محادثات في 2017 لإقامة حضور لهما في السعودية، لكن مصادر قالت إنها لم تتحول إلى صفقات.

وأحجمت فيسبوك وأبل عن التعليق بشأن مشاركتهما في مؤتمر الأسبوع الحالي، في وقت أعلنت فيه شركة سامسونغ أن رئيسها التنفيذي سيوقع خلال المناسبة مذكرة تفاهم مع منتجع القدية الترفيهي السعودي، حسبما أعلنته شركة المشروع.

ويعد الحضور الأميركي الكبير من العلامات البارزة على فرص نجاح المؤتمر، بعد أن أكد ترامب أهمية السعودية كحليف استراتيجي. كما أكد ديفيد مالباس مدير البنك الدولي أنه سيحضر مؤتمر الأسبوع الحالي.

وقال موجيلنيكي إن "مؤتمر مبادرة مستقبل الاستثمار قد يكون اختبارا فوريا، لكن الاختبار الحقيقي لثقة المستثمرين في السعودية سيتضمن تقييما بعيد المدى لاتجاهات الاستثمار الأجنبي المباشر والقواعد التجارية وإجراءات الشفافية".

خطوات تونسية متثاقلة لتعزيز التجارة الرقمية

تعاملات السوق السوداء تتحدى إجراءات تقليص التداولات النقدية

تتزايد الضغوط على السلطات التونسية لتسريع برنامج رقمنة التعاملات التجارية للنهوض بالاقتصاد المحلي الهش من فوضى التعاملات النقدية في السوق الموازية وضعف النظام المالي، الذي يمر بمرحلة حرجة جراء شح السيولة نتيجة انكماش الأنشطة التجارية.

سناء عدوني
صحافية تونسية

تونس - كشفت تصريحات المسؤولين في وزارة التجارة التونسية أن خطط رقمنة المعاملات التجارية لا تزال في بدايتها، وأن أمامها طريقا طويلا للوصول إلى الأهداف المعلنة.

وشدد مدير تنمية التجارة الإلكترونية في الوزارة خباب الحضري على ضرورة دخول 300 ألف تاجر تجزئة في منظومة الدفع الإلكتروني، وذلك خلال ورشة عمل هذا الأسبوع لتطوير القانون التجاري بالتعاون مع وزارة التجارة الأميركية.

وأكد أن كل الشروط والآليات والقوانين متوفرة للانتقال إلى منظومة الدفع الإلكتروني لكن "عدد المتعاملين لم يتجاوز 1900 تاجر فقط من خلال منظومتي كليكتو باي التابعة لشركة نقديات تونس والدينار الإلكتروني التابعة للبريد التونسي".

وقدّر الحضري رقم معاملات التجارة الإلكترونية في العام الماضي بنحو 255 مليون دينار (79.4 مليون دولار) تمت من خلال 4 ملايين معاملة.

وتملك تونس إمكانيات كبيرة من المؤسسات الناشطة في الصناعات التقليدية والصناعات الغذائية التي تقوم بتصدير منتجاتها عبر شبكات التجارة الإلكترونية.

وتسعى وزارة التجارة إلى دعم هذا الاتجاه وتعزيز حضور الشركات المحلية في منصات التجارة الإلكترونية عبر إطلاق حزمة من المشاريع، منها منصة تسهيل التصدير إيزي إكسبور للنهوض بصادرات الشركات الصغيرة والمتوسطة.

وتعتبر إيزي إكسبور منصة موحدة للتصدير عبر الشبكة البريدية، وتهدف إلى دعم إدماج المؤسسات ضمن التجارة الخارجية، ودفع صادراتها باعتماد حلول لوجستية ورقمية، إضافة إلى التسهيلات التي أعدّتها اللجنة الوطنية المكلفة بتنفيذ المشروع.

وقام مركز النهوض بالصادرات (سيبكس) بخفض رسوم إرسال الطرود البريدية إلى النصف، لتحفيز الشركات التي تتعامل مع هذه المنصة.

وتشير التقديرات إلى أن عدد المنتفعين بهذا الإجراء بلغ حتى الآن 60 مؤسسة، وتمّ تصدير قرابة سبعة آلاف طرد في الصناعات التقليدية للولايات المتحدة وبلدان الاتحاد الأوروبي.

وتعدّ تونس أول دولة في جنوب المتوسط وأول دولة عربية بدأت في العمل في مجال التجارة الإلكترونية لقناعتها بدوره في تعزيز النمو الاقتصادي.

وصنّف التقرير الأخير لمؤتمر الأمم المتحدة للتجارة والتنمية تونس ضمن المرتبة الرابعة على المستوى الأفريقي في مجال التجارة الإلكترونية، واحتلت كذلك المرتبة 79 عالميا.

وتؤكد بيانات وزارة التجارة أن التعامل بالأموال نقدا لا يزال هو المسيطر على تجار التجزئة لخوفهم من عمليات القرصنة أو ملاحقة أجهزة الرقابة المالية لتعاملاتهم.

ويقول محللون إن الارتفاع المتزايد في استخدام السيولة النقدية خلال السنوات الأخيرة يؤكد أن جهود اعتماد آلية لتقليص التعامل نقدا، جاءت متأخرة كثيرا.

وبدأت السلطات النقدية في يونيو الماضي في تنفيذ خطة لمحاصرة السوق السوداء تركز على فرض خدمات الدفع الإلكتروني في أسواق التجزئة، التي يتوقع أن تبدأ بتنفيذها منتصف العام المقبل.

وعجزت السلطات المالية عن كبح التعامل بالأوراق النقدية نظرا إلى عدم قدرتها على فرض وسائل الدفع الإلكترونية في العديد من القطاعات في أسواق التجزئة.

أموال خارج السجلات الحكومية

وتسبب ذلك في مفاقمة متاعب المصارف في السنوات الأخيرة، في ظل الأزمة الاقتصادية التي تعاني منها الدولة.

وألزم البنك المركزي المصارف قبل نحو عام باستخدام منصة رقمية جديدة، يقول إنها ستسهم في الحد من التعاملات النقدية لقطع الطريق أمام استفحال الاقتصاد الموازي.

ويشكّل إدماج السوق الموازية في الاقتصاد الرسمي، أحد أبرز مطالب النقابات والاتحادات التجارية وفي مقدمتها الاتحاد التونسي للتجارة والصناعة والصناعات التقليدية (يوتيكا) للخروج من نفق الأزمة.

وتتضمن الموازنة الحالية إجراءات جديدة تنص على منع شراء العقارات والسيارات، التي يزيد سعرها على 3400 دولار نقدا، وفرض تقديم ما يفيد بأن الدفع تم عن طريق حساب مصرفي أو بريدي.

وقال محافظ البنك المركزي مروان العباسي خلال مؤتمر اقتصادي في ديسمبر الماضي إن "نظام الحد من التعامل نقدا في البلاد وقطع الطريق أمام الاقتصاد الموازي اعتبارا من شهر يونيو" الماضي، لكن النتائج لم تظهر بشكل واضح حتى الآن.

وأكد حينها أن البنك بدأ في العمل على هذا النظام منذ عامين تقريبا، والذي يفرض على المصارف وشركات الاتصالات التعاون لتعزيز تطبيق آليات الدفع الالكتروني.

وكان العباسي، قد ذكر قبل أشهر أن حجم السيولة النقدية خارج القطاع المصرفي تصل إلى حوالي 1.4 مليار دولار، وأن ذلك "يفرض علينا تطوير المعاملات الرقمية وإرساء نظام دفع إلكتروني شفاف".

79.4
مليون دولار، حجم معاملات التجارة الإلكترونية في تونس العام الماضي، وفق وزارة التجارة

ويتفق خبراء أسواق المال في تونس على أن اعتماد التكنولوجيا المالية سوف يتيح للسلطات معرفة تحركات الأموال التي تدور في السوق السوداء على وجه التحديد.

لكنّ محللين يقولون إن تلك الإجراءات لم تنجح حتى الآن في مساعدة المصارف المحلية التي تعاني من نقص السيولة، رغم محاولات البنك المركزي تقليص الاقتصاد الموازي، الذي استنزف موارد الدولة بشكل كبير خلال السنوات الماضية، وجعلها تغرق في أزمات عميقة.

وأدى انفجار التعامل النقدي بين المستهلكين إلى تفاقم أزمة سيولة في المصارف المحلية، التي أصبحت بحاجة إلى إعادة تمويل بنحو 4.93 مليار دولار سنويا مقارنة بنحو 2.17 مليار دولار قبل ثماني سنوات.